البنك العربي لتونس

التقرير السنوي

2007

الجمعيّة العامة العاديّة المنعقدة
بتاريخ 30 ماي 2008

ATB

البنك العربي لتونس

شركة خفية الإسم رأس مالها 60.000.000 دينار

المقر الإجتماعي

9 نهج الهادي نويرة 1001 تونس

الهاتف

(+216) 71 35 11 55

الفاكس

+216) 71 34 28 52 – 71 34 92 78 – 71 34 81 50

السويفت

ATBK TNTT

السجل التجاري

B 16 700 1 997

العنوان الإلكترونيا

atbbank@atb.com.tn

موقع أنترنات

www.atb.com.tn

الفهرس

هيكل رأس المال و أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة العامّة	4
أهم المؤشرات الماليّة	5
كلمة رئيس مجلس الإدارة	7
كلمة المدير العام	10
المناخ الإقتصادي العالمي	13
➢ المناخ الإقتصادي على مستوى البلدان المصنّعة	14
➢ المناخ الإقتصادي في البلدان النامية	15
المناخ الإقتصادي الوطني	17
الجهاز البنكي و المالي في تونس	20
الموارد البشريّة و شبكة الفروع	22
النقديات	24
الخدمات الجديدة و المنتوجات المستحدثة	25
دعم متواصل لجهاز الإتصال و التسويق	27
تطور الرقابة الداخلية	28
الموارد و الإستعمالات	29
المحفظة التجارية	32
محفظة السندات و الإستثمار	33
نتائج الإستغلال	34
المؤشرات الأساسيّة لنشاط البنك	36
تقارير مراقبي الحسابات	37
القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2007	45
إقتراحات مجلس الإدارة	70
شبكة الفروع و الشبكة العالميّة و المراسلون الأجانب	72

هيكلة رأس المال

	عدد الأسهم	نسبة
البنك العربي	38.542.515	64,24%
مساهمين مقيمين	21.457.485	35,76%

مجلس الإدارة

رئيس المجلس

- الدكتور فاروق الخاروف

نائب رئيس مجلس الإدارة

- فريد عباس

الأعضاء ممثلو البنك العربي

- ميشال عقاد
- سمر الملاّ
- تيسير الصمادي
- الدكتور غيث مسمار
- زياد صادق عيتاني
- غسان ترزي

الأعضاء التونسيون

- الشاذلي بن عمار
- رضا زرزري
- محمد بن سدرين
- يحيى بياحي

مستشار

- محمد فريد بن تنفوس

كاتب المجلس

- أحمد قلاّل

مكاتب مراقبي الحسابات

- مكتب أحمد منصور "Deloitte & Touche" – مكتب نور الدين الحاجي " Ernst and Young

الإدارة العامة

المدير العام

محمد فريد بن تنفوس

مساعد المدير العام

احمد قاسم

مدير مركزي بالإدارة المركزية للمراقبة المالية

جمال جنانة

مدير إدارة التفتيش و التدقيق الداخلي

لسعد جزيري

مدير مركزي بالإدارة المركزية لمراقبة المخاطر

رؤوف غزيل

مدير مكلف بالإدارة المركزية للشؤون القانونية

عادل بن يوسف

مدير مركزي بالإدارة المركزية للخزينة

عثمان زهاق

مدير مركزي بالإدارة المركزية للتسهيلات

فتحي بلانكو

أهم المؤشرات المالية

التصنيف المسند للبنك: من طرف وكالات التصنيف Fitch Rating و Standard and Poor's

Fitch Rating: BBB+ (آفاق ثابتة و مستقرّة) – تصنيف مؤكد في 22 جوان 2007

Standard and Poor's: BB (آفاق ثابتة و مستقرّة) – تصنيف مؤكد فى 22 جانفى 2007

مجموع الموازنة : بلغ مجموع الموازنة 2.742,8 مليون دينار في 31 ديسمبر 2007 إرتفاعا بقيمة 580,5 مليون دينار أي ما يعادل 26,8 % مقارنة بسنة 2006 .

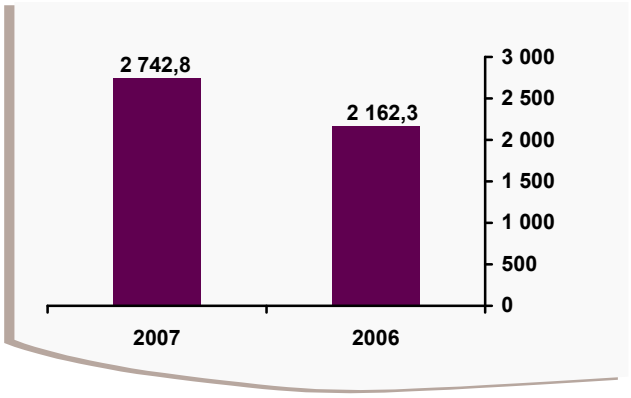

ودائع الحرفاء: تطوّر حجم ودائع الحرفاء بنسبة 25,2 % بين ديسمبر 2006 و ديسمبر 2007 ليبلغ 2.241,6 مليون دينار.

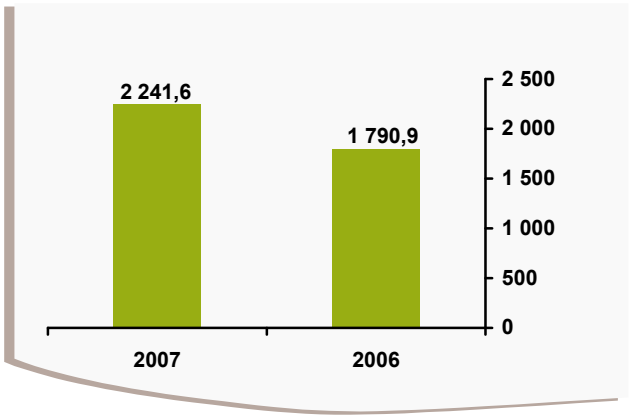

صافي التسهيلات الممنوحة للحرفاء: إستقرّ صافي التسهيلات الممنوحة للحرفاء على قيمة 1.214,7 مليون دينار في 31 ديسمبر 2007 مقابل 1.135,3 مليون دينار في نهاية 2006 أي إرتفاعا بـ 7 % .

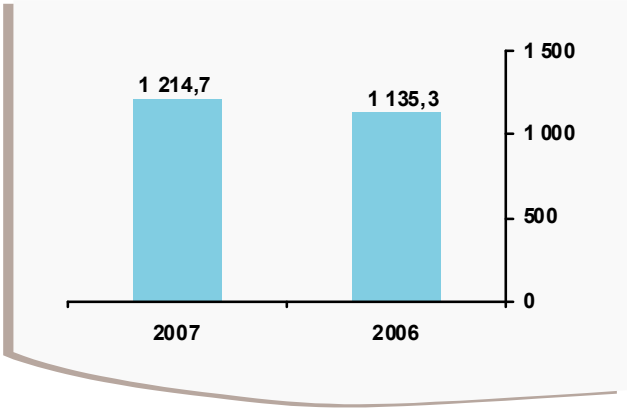

رقم المعاملات: سجّل رقم المعاملات إرتفاعا بـ 24 % مقارنة بالسّنة الفارطة حيث بلغ 189,9 مليون دينار في 31-12-2007 مقابل 153,1 مليون دينار في نهاية 2006 .

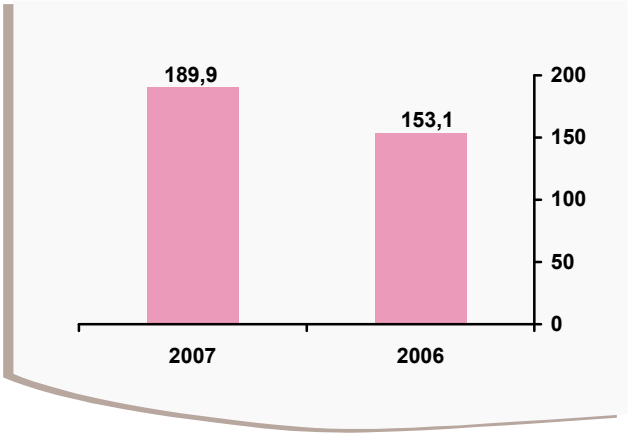

الناتج البنكي الصافي: سجّل الناتج البنكي الصافي تطوّرا بـ 22,5 % خلال سنة 2007 مقارنة بالسنة الماضية.

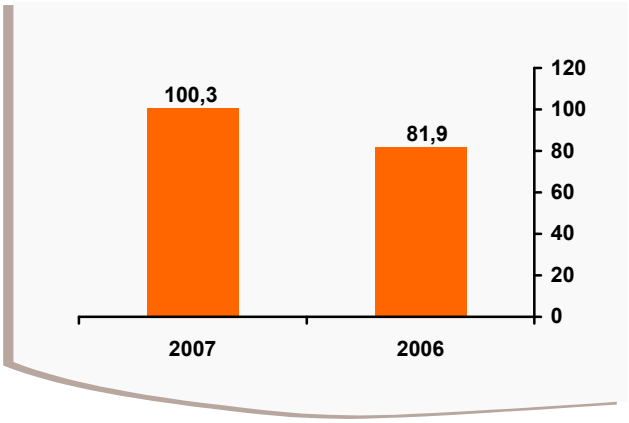

صافي الأرباح: بلغ صافي الأرباح قيمة 26,3 مليون دينار في نهاية 2007 مسجّلا تزايدا بـ 23,5 % مقارنة بالسّنة المنصرمة.

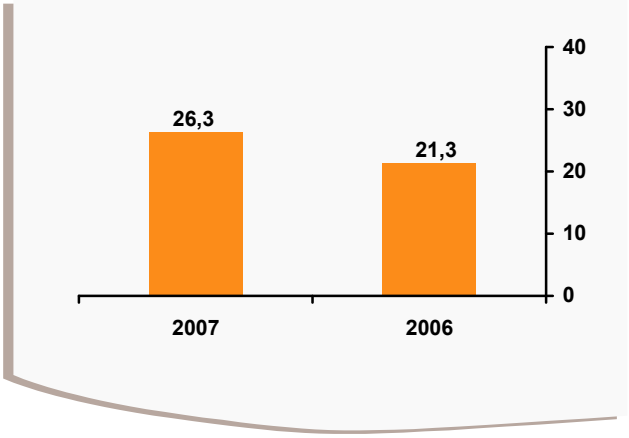

كلمة رئيس مجلس الإدارة

سيداتي، سادتي

حضرات المساهمين الكرام

بعد التحية والتقدير والاحترام، يسعدنا أن نقدم لكم التقرير السنوي للبنك العربي لتونس الذي يتضمن عرضا لنتائج أعمال البنك عن العام 2007. و يتضح لكم من الأرقام الواردة في هذا التقرير أن مؤسستكم قد حققت نتائج جيدة تتماشى مع الأهداف التي وضعتها الإدارة.

تميز العام 2007 بظاهرتين أساسيتين:

أولها موجة من التقلبات و الأزمات المالية و ذلك كنتيجة مباشرة لأزمة سوق الإقراض العقاري و ثانيها إشتعال أسعار البترول الخام التي تجاوزت المائة دولار للبرميل الواحد إلى جانب الاضطرابات الناتجة عن إحتداد التضخم المالي.

و قد بلغ النمو الإقتصادي الدولي حوالي 5,2 % العام 2007 مقابل 5,4 % العام 2006 مع ملاحظة أنه قد تفاوت من منطقة إلى أخرى. و على سبيل المثال فقد بلغ معدل النمو الإقتصادي في الصين حوالي 11,6 % و 9,4 % في الهند و بلغ 7 % في روسيا في حين تراجع النمو الإقتصادي في البلدان المصنعة من 2,8 % العام 2006 إلى 2,4 % العام 2007 .

وفيما يخصّ البنك العربي لتونس ، كانت سنة 2007 بمثابة فاصل بين الإنتهاء من مخططه الاستراتيجي 2003-2007 و إنطلاق برنامجه الطموح للتنمية يكون حافزا للنشاط والعطاء بداية من سنة 2008 إلى غاية 2010 لتحقيق المزيد من المكاسب لتدعيم نشاطه التجاري من جهة وإعادة تنظيم هياكله الداخلية من جهة أخرى و كذلك لتحسين نوعية الخدمات بهدف إرضاء متطلعات الحرفاء. وذلك بالتنسيق وبدعم متواصل من طرف مجموعة البنك العربي.

وقد تميّزت الفترة المنتهية بالعديد من الإصلاحات العميقة التي أقرّتها التغيّرات المختلفة للمهنة المصرفية و المناخ الجديد للسوق البنكية و المالية بموجب احتداد المنافسة و تأثيرات الانفتاح الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة.

وهكذا، فقد تدرّج البنك العربي لتونس في أعمال تجديد وبذل متواصل على مستوى النظام المعلوماتي لدعم جودة الخدمات و المتابعة المتميّزة لكلّ العمليات.
وفيما يتعلّق بتطوّر العمليات التجارية بالخصوص، واصل البنك استثماراته في توسيع شبكة الفروع لتوفير الخدمات السريعة والقريبة للحرفاء. وقد أكدّ أكثر فأكثر هويّته و ديناميكيته الفيّاضة بإنشاء خدمات و منتوجات مستحدثة لضمان النجاح المطلق لأهدافه و نوعية الخدمات المتاحة لكافة الحرفاء.
ولضمان المزيد من الشفافية والتأقلم مع التقنيّات البنكية الجديدة والمعايير المتغيّرة وفقا للتشريعات السارية حاليا على مستوى القطاع البنكي والتي تزداد دقة وصرامة، واصل البنك رفع التحدّيات وتعزيز مكانته تجاه المنافسة المحتدة وذلك بتحسين معايير تطبيقاته على كلّ المستويات.
و في هذا السياق، ومنذ سنتين و بمساندة مدعمة من البنك العربي، نجح البنك في وضع منظومة واضحة لمراقبة الامتثال ترتكز على نظرية التصرف والتحكّم في المخاطر. وقد اعتمد في ذلك على تطبيق سياسات وتراتيب محكمة وناجعة للتحكّم في مخاطر عدم الامتثال و أساسا التي لها علاقة بمكافحة تمويل الإرهاب ومقاومة غسيل الأموال والعمليات المشبوهة.
وبالتوازي، ولهدف ضمان أكثر فعالية لتطبيق قواعد الامتثال و إحكام التراتيب الجارية، قام البنك بعملية تكوين في هذا المجال وذلك بصفة مكثفة ولفائدة ثلّة من الأعوان و الإطارات على مستوى المصالح المركزية وكذلك الفروع وبلغت نسبة المشاركة 70 %.

ولحماية نشاطاته الأساسية وحصانة أكيدة لمكاسبه وأصوله وأعوانه ومواصلة لتنمية مكتسباته المالية والتجارية، سعي البنك إلى وضع مخطط استراتيجي يرمي إلى تثبيت مكانته وكان سباقا لتطوير تنظيماته وطرق الوقاية إزاء كلّ ما يهدّد سبل تحقيق أهدافه ونذكر من ذلك الكوارث الطبيعية والحوادث المختلفة ذلك بالتنسيق مع مجموعة البنك العربي.

وقد قام البنك المركزي و بمتابعة شخصية للمحافظ بتنظيم أعمال تهدف إلى إعتماد المتطلبات الجديدة لبازل2 المتعلقة بكفاية رأس المال بالنظر إلى المخاطر البنكية المختلفة. و تمّ تنظيم لجان مشتركة مكوّنة من الرؤساء المديرين العامين لمعظم البنوك والممثلين السامين للبنك المركزي التونسي.
وقد انعقدت على مستوى البنك العربي إجتماعات عديدة للنظر في هذه المستجّدات ودراسة النصوص المتعلّقة بهذا المؤشر لغاية إعتماده في أسرع الأوقات حتى نكون السباقين في مجال التحكم في المخاطر و رفع تحدّيات ومتطلبات السوق البنكية ومواجهة وطأة المنافسة.

ويشرّفني في ختام كلمتي هذه أن أسجّل ارتياحي الكامل لما حققه البنك من أرباح ونموّ وتعزيز لمركزه المالي وزيادة في حقوق مساهميه وأودّ أن أتقدّم بكلّ الشكر والامتنان لحرفائنا الكرام وكامل التقدير لمجهودات أسرة البنك

العربي لتونس على روح التفاني والإخلاص والبذل المستمرّ. و كذلك لكل أعضاء مجلس الإدارة لدعمهم المتواصل.

مع الشكر

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور فاروق الخاروف

كلمة المدير العام

سيدي رئيس مجلس الإدارة المحترم :

حضرات المساهمين الأفاضل،

يسعدني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي للبنك العربي لتونس متضمّنا عرضا موجزا للأداء الاقتصادي بالإضافة إلى أبرز المستجدات على مستوى البنك ولمحة عن نتائجه المالية المحققة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007.

شهد الاقتصاد الوطني تحسّنا ملحوظا سنة 2007 إذ ارتفع معدّل النموّ إلى 6,3 % مقارنة بـ 5,4 % في السنة الماضية وذلك بالرغم من الارتفاع المشط لأسعار البترول وأسعار المواد الأوّلية.
وسجّل التضخّم المالي تراجعا متميّزا حيث استقّر المؤشّر العام المقاس بالأسعار الاستهلاكية على 3,1 % في نهاية 2007 مقابل 4,7 % في 2006 وتمّ التحكم كذلك في عجز ميزانية الدولة في حدود 3,0 % وتقلصت نسبة تداين الدولة من الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 45,6 % مقابل 56,2 % في نهاية 2006 يعود ذلك إلى القطاع الفلاحي الذي شهد ثباتا مرضيا إضافة إلى تزايد الاستهلاك الفردي و الانتعاشة المتميّزة للتجارة الخارجية.

وكان لهذا الأداء الجيّد انعكاسات إيجابية على القطاع المصرفي وقد حقّق البنك العربي لتونس نتائجا باهرة وواصل نشاطاته التنموية بنسق متميّز و تمكن بذلك من تعزيز مكانته التنافسية على مستوى السوق البنكية.
وقد بلغ صافي الأرباح في نهاية 2007 ما قدره 26,3 مليون دينار بزيادة 23,5 % مقارنة بالسنة المنقضية و استقرّ الناتج البنكي الصافي في حدود 100,3مليون دينار مقابل 81,9 مليون دينار في نهاية 2006 مسجّلا ارتفاعا بنسبة 22,5 %.

وارتبط تزايد الناتج البنكي الصافي بارتفاع مكوّناته إذ شهد هامش الفائدة تطوّرا ملحوظا بـ 61,4 % كما تزايد هامش العمولة بنسبة 4,8 % وسجلت إيرادات المحفظة التجارية ومحفظة الاستثمار تطوّرا إيجابيا بـ 15,2 %.
وفي نفس السياق، ارتفع رقم المعاملات بـ 24 % ليبلغ 189,9 مليون دينار في نهاية 2007 مقابل 153,1 مليون دينار في 31 ديسمبر 2006.
و تبرز هذه النتائج المستوى الجيد لنشاط البنك سواء في مجال الموارد أو الاستعمالات التي سجلها خلال هذه السنة.
فقد بلغ مجموع الموازنة 2.742,8 مليون دينار في 31-12-2007 مقابل 2.162,3 مليون دينار في نهاية 2006 بزيادة 26,8 %.
وقد تزايدت الموارد المعبئة لدى الحرفاء خلال سنة 2007 بـ 25,2 % و تجاوزت نسبة تطور القطاع البنكي الذي بلغ (17,1 %) وقد بلغ حجم هذه الموارد 2.241,6 مليون دينار في نهاية 2007 مقابل 1.790,9 مليون دينار في السنة الماضية.
و قد تمكن البنك من خلال توسيع شبكة فروعه من تعبئة الإدخار بمبلغ 261,5 مليون دينار في 31-12-2007 مقابل 210,5 مليون دينار في نهاية 2006 أي بنسبة زيادة بـ 24,2 % في حين سجل القطاع البنكي نسبة تطور لا تتعدى (8 %).
وشهد حجم إجمالي التسهيلات تطورا إيجابيّا فتزايد بـ 7,4 % مقارنة بـ 3,2 % نسبة تطور القطاع بصفة عامة، حيث بلغت هذه التسهيلات 1.346,1 مليون دينار في نهاية 2007 مقابل 1.252,9 مليون دينار في 2006.
وسجّلت المحفظة التجارية تقلصا بـ 7,4 % حيث إستقرت في حدود 488,3 مليون دينار بنهاية 2007 مقابل 527,3 مليون دينار في 2006 و يرجع ذلك أساسا إلى إعادة تصنيف جزء من سندات الخزينة التي سيقع إستحقاقها في 2008 ضمن محفظة الاستثمار بمبلغ 119 مليون دينار بالتوازي مع اكتتابات جديدة في سندات الخزينة بقيمة 81 مليون دينار.
و قد بلغ مجموع الديون المصنفة (داخل الميزانية و خارجها) 205 مليون دينار في 31 ديسمبر 2007 مقابل 197 مليون دينار في موفى ديسمبر 2006 و تمثل هذه النوعية من المستحقات نسبة 11,03 % من مجموع التسهيلات الممنوحة للحرفاء (داخل الميزانية و خارجها) أي تحسّنا بـ 1,31 نقاط مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية (12,34 %) . وتحسّنت نسبة تغطية المخصصات و الفوائد المعلّقة للديون المصنفة (داخل الميزانية و خارجها) حيث انتقلت من 59,68 % في 31 ديسمبر 2006 إلى 64,10 % في 31 ديسمبر 2007 أي إرتفاعا بـ 4,42 نقاط، في حين أن النسبة تفوق نسبة القطاعية لسنة 2007 و قد بلغت 54,6 %.
كما بلغ مؤشر عائد ملكية البنك 15,78 % في 31-12-2007 مقابل 13,68 % في 31-12-2006 أي تحسنا بـ 2,1 من النقاط .

و إنعكست هذه الانجازات إيجابيا على سعر أسهم البنك حيث إرتفع خلال سنة 2007 بنسبة تفوق 23 % أي نسبة أعلى من نسبة تطوّر مؤشر TUNINDEX ومؤشّر بورصة الأوراق المالية. كما تمكّن البنك من التحكم

في مؤشّر كفاية رأس المال الذي بلغ 9,62 % في نهاية 2007 و دعم مؤشر سيولته الذي إستقر على 192 % مقابل 162 % في السنة المنصرمة.

و وفقا لتوجهاته الإستراتيجية واصل البنك استثماراته في مجال توسيع شبكة الفروع لتوفير نوعية خدمات متميزة الجودة إذ تطور عدد الفروع من 32 في سنة 2002 إلى 80 نقطة بيع في 2007 وبلغ عدد الموزعات الآلية 105 هذه السنة مقابل 25 وحدة في 2002.

كما نجح البنك العربي لتونس خلال الفترة الأخيرة من كسب ولاء عملائه و الإستجابة لحاجيتهم المصرفية و المالية المتزايدة بخلق و تطور منتجات بطرق مبتكرة و ذلك لتعزيز مكانته في القطاع البنكي مما نتج عنه تحسن في درجات الولاء بـ 1,5 من النقاط حيث بلغت 68,2 % في سنة 2006 مقابل 66,7 % في سنة 2003 .

وتحققت كلّ هذه المؤشرات الايجابية والنتائج الباهرة بفضل تضافر جهود كلّ الأطراف المعنيّة. ويظلّ الارتقاء إلى أعلى المراكز وتحقيق التميّز المستمر للبنك العربي لتونس من الأهداف الأساسية للبنك. وسيواصل البنك مراحل تنميته على خطى ثابتة في السنوات المقبلة مرتكزا على الأهداف الرئيسية التالية :

- تحسين الجودة
- التحكم في المخاطر وتوخي قواعد الحذر
- المزيد من إستعمال تكنولوجيا المعلوماتية و الانترنات
- تحسين المردودية و تحقيق أعلى نسبة من الأرباح
- مواصلة المجهود لخلق منتجات جديدة
- دعم حصّة السوق

وأخيرا، أغتنم الفرصة لأوجّه شكري العميق لأعضاء مجلس الإدارة لدعمهم المستمرّ كما يسعدني أن أعبر عن عميق إمتناني لكل المساهمين و لحرفائنا على ثقتهم المتواصلة وإلى جميع موظفي البنك لتفانيهم و فعاليتهم.

وشكرا.

المدير العام

محمد فريد بن تنفوس

1. المناخ الاقتصادي العالمي

النموّ العالمي: أثر الأزمة الماليّة في الولايات المتحدة الأمريكية

إن أزمة الرهن العقاري التي انفتحت على مصراعيها في الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الثاني من العام 2007 قد أحدثت تأثيرات سلبية في الاقتصاد فاقت كل ما هو متوقع، وسرعان ما تبين أن البنوك الأمريكية لم تعاني وحدها من هذه الأزمة بل لحقتها أيضا المؤسسات المالية الأوروبية التي تأثرت بالبلايين من الدولارات التي شطبت كديون معدومة و مخصصات، ونشأ معظمها عن خسائر إعادة هيكلة المنتجات الاستثمارية بسبب القروض الرهنية بالولايات المتحدة الأمريكية.

لقد انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي بصورة واضحة في النصف الثلني من العام، وسجل ادنى معدل له امام معظم العملات خاصة مقابل اليورو الذي بلغ رقما قياسيا تاريخيّا وكان في حدود 1,4967 في نوفمبر 2007. وبالتوازي فقد تواصل ارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية المتسارع في 2007 وبلغ سعر البرميل الواحد حدود مائة دولار في نوفمبر متأثرا بالطلب المتزايد للبلدان النامية التي تزداد حاجياتها الملحة للمواد الطاقية والمعدنية.

ومنذ النصف الثاني لسنة 2007، تزايدت الأسعار بصفة فجئيّة واشتدت وطأتها في البلدان المصنعة وعلى مستوى الاقتصاديات العالمية الأساسية وفي البلدان النامية وبالفعل تجاوزت نسبة ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي في نهاية 2007 بنسبة 2 %.وتحت التأثير المضاعف لاحتداد التضخم المالي ومخاطر القروض التي تفاقمت إلتجأت البنوك المركزية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الاستثنائية لإثراء السيولة بين البنوك التجارية والسوق المالية متخليّة بصفة وقتية عن نظرية وأهداف استقرار الأسعار.وفي هذا السياق، سعى البنك المركزي الأمريكي (FED) في ثلاث مناسبات إلى تخفيض أسعار الفائدة خلال النصف الثاني لسنة 2007 وقد تقلص سعر الفائدة في الولايات المتحدة بين سبتمبر وديسمبر 2007 من 5,25 % إلى 4,25 % .

وعلى أساس أنّ سياسة نقدية جدّ ليّنة من شأنها أن تزيد في تعميق التضخم المالي،بادر البنك المركزي الأوروبي في رفع أسعار الفائدة في مناسبتين أثناء سنة 2007 ولكن وتجاه مختلف التقلبات المالية اتبع البنك المركزي الأوروبي سياسة تحفظية حذرة ولم يغيّر سعر الفائدة خلال النصف الثاني للسنة المنقضية واستقر في حدود 4 % .

وعلى نفس المنوال،فإنّ البنك المركزي الانقليزي (BOE) الذي رفع سعر الفائدة على مدى سنتين قد عمد كذلك إلى تخفيض هذا السعر من 5,75 % إلى 5,5 % في ديسمبر 2007 قصد دعم اقتصادياته التي أبدت بعض التراجع.

1. 1 المناخ الاقتصادي العالمي على مستوى البلدان المصنّعة :

الولايات المتحدة الأمريكية :

لقد ظهرت بعض علامات التدهور والتقلص في الآفاق الإقتصادية لأبرز اقتصاديات العالم خلال 2007 واستقرت نسبة النموّ على 2,7 % مقابل 3,3 % في 2006 من جرّاء تراجع قطاع العقارات وأزمة القروض والارتفاع المتفاقم لأسعار الطاقة.

وارتفع التضخم المالي إلى حدود 4,1 % مقابل 2,5 % في 2006 ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى اشتعال أسعار البترول والمواد الأولية والمواد الغذائيّة.

منطقة اليورو:

استقر النمو الاقتصادي في 2007 على 2,5 % مقابل 2,7 % في السنة الفارطة وتزايدت أسعار الاستهلاك بـ 0,4 % في ديسمبر 2007 مما نتج عنه إرتفاع التضخم من 1,9 % إلى 3,1 % . كما ساهم في هذا التضخم التزايد الهام في أسعار المواد الغذائيّة (+4,8 %).

ألمانيا :

تواصل الاستدراك لأول اقتصاد في المنطقة بنسق يقل سرعة عن سنة 2006. وشهدت ألمانيا نموّا بـ 2,5 % مقابل 2,9 % في السنة المنصرمة وساهمت في ذلك النشاط المستمر المبادلات الخارجية حيث ارتفعت الصادرات بـ 8,3 %.

وكان لارتفاع الأداء على القيمة المضافة (من 16 % إلى 19 %) وتزايد أسعار المواد الغذائية ومواد الطاقة الأثر الملحوظ على الاستهلاك العائلي الذي تقلّص بنسبة 0,3 % .

وساهم ارتفاع الأداء على القيمة المضافة في تزايد حجم الإيرادات الجبائية التي بلغت 308 مليار من اليورو أي ما يناهز زيادة بنسبة 12,6 % مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة.

وقد سجّل حجم التمويل العمومي وللمرّة الأولى منذ 1969 فائضا بـ 70 مليون يورو مقابل تقلّصا بـ 1,6 % للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2006.

فرنسا :

تمكن الاقتصاد الفرنسي من مواجهة تداعيات هذه الأزمات المالية وحقق النموّ زيادة بـ 1,9 % مقابل 1,8 % في السنة الفارطة واستقرت نسبة التضخم المالي في حدود 1,5 % والتي تعدّ أقل نسبة منذ 1998. وكان الاستهلاك العائلي في دعم متواصل في حين تأثرت المبادلات الخارجية بصفة سلبية بسبب ارتفاع اليورو مقابل الدولار والجنيه الإسترليني. وقد تراجعت الصادرات المعملية خلال 2007 من جراء ارتفاع العملة الأوروبية التي

أثرت سلبا على القدرة التنافسية كما تقلّصت نسبة البطالة حيث استقرت في حدود 8 % خلال الثلاثية الثالثة من سنة 2007 و تراجعت بـ 9,6 % لأول مرّة و ذلك منذ خمس سنوات.

اليابان :

سجّل النموّ الياباني تراجعا في سنة 2007 ليستقر على نسبة 1,3 % مقابل 2,2 % في 2006 تحت تأثير انهيار الاستثمارات العقارية الناجم عن التغيرات الجذرية المتعلقة بالبناء.

وكان الاستهلاك العائلي الذي يمثل 55 % من الناتج المحلي الإجمالي هزيلا جدّا نظرا لتدهور سوق الشغل. و إرتفعت نسبة البطالة بعد ما سجلت 3,6 % في جويلية 2007 أدنى نسبة لها منذ فيفري 1998 .

وعلى مستوى المبادلات التجارية مع الخارج، ارتفع الفائض التجاري بنسبة 37 % ليبلغ 10.824,93 مليار يان (ما يعادل 69,8 مليار يورو).

بريطانيا :

تزايدت نسبة نموها الاقتصادي بـ 3 % في 2007 مقابل 2,8 % في 2006. وكان تطوّر النشاط أكثر فاعلية على مستوى السبع الدول المصنعة. وتم دعم المناخ الاقتصادي بواسطة نموّ قطاع الخدمات وأساسا المالية منها والتي تمثل 80 % من الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا وكذلك تواصل الاستهلاك العائلي.

واستفادت المبادلات مع الهند والصين من هذا التطوّر الايجابي. ومن ناحية أخرى استمرّ التضخم المالي في ارتفاعه إلى نسبة 2,4 % وهو ما يتجاوز الهدف المرسوم 2 % وذلك تحت تأثير اشتعال أسعار الطاقة وأسعار المواد الأولية والغذائية.

2.1 المناخ الاقتصادي في البلدان النامية :

شهدت كافة الدول النّامية خلال سنة 2007 نسقا سريعا للنموّ. وكانت الصين في أعلى الترتيب بنموّ يناهز 11,6 %.ومنذ سنة 2002 ، كان النموّ في الهند غاية في التألّق إذ بلغ 9,4 % في 2007 وحققت روسيا نموّا بنسبة 7 %.وتمثل هذه البلدان الثلاثة نصف النموّ العالمي خلال سنة 2007. وتواصل تزايد التضخّم المالي في العديد من البلدان النامية بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية.

الصين :

ارتفع النموّ الاقتصادي في الصين بنسبة 11,6 % في 2007 مقابل 10,7 % في 2006 تحت تأثير الأداء المرضي للإنتاج الصناعي وكذلك الاستثمارات. ورغما عن تصاعد الواردات من الطاقة، بلغ الفائض التجاري الصيني 239 مليار يورو خلال 2007. في حين استقرّ في حدود 126,3 مليار يورو في نهاية 2006 وكانت هذه الزيادة على مستوى المبادلات مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وتفاقم التضخم المالي خلال 2007 ليبلغ 4,6 % مقابل 1,5 % في 2006 .

الهند :

بلغ النموّ الاقتصادي في الهند 9,4 % في 2007 ويعتبر هذا الأداء الأكثر تميزا منذ 18 سنة. واستفاد النشاط الاقتصادي من ارتفاع الصناعات المعملية (+12,7 %) . وبعد شن نموها على تطوير خدمات تكنولوجيا المعلومات، بدأت ثورتها الصناعية. فقد ظهرت على الساحة الدولية مجموعات صناعية كبرى في مجالات صناعة الحديد والطاقة الريحية.

وبلغت الاستثمارات الهندية في الخارج 21 مليار دولار متجاوزة بذلك حجم الاستثمارات المباشرة الخارجية التي استقرّت في حدود 16 مليار دولار في 2006.

وقد ساهم الطلب الداخلي في تفاقم التضخم المالي وبادر البنك المركزي الهندي برفع سعر الفائدة في 2007 وذلك للحدّ من ارتفاع الأسعار.

روسيا :

تضاعف النموّ الاقتصادي في روسيا ستّ مرّات منذ 1999 وبلغ 7 % خلال 2007 مقابل 6,7 % في 2006.

ويعزى هذا الاستدراك أساسا إلى فاعلية قطاع البترول (أوّل مصدّر في العالم) وأيضا إلى نموّ الاستثمارات الخارجية والاستهلاك العائلي المتزايد.

إفريقيا :

يظلّ النموّ ثابتا ومرضيا في القارة الإفريقية للسنة الرابعة على التوالي مع نسبة نموّ بلغت 5,7 % ، فقد سجّلت القارة الأكثر فقرا في العالم نتائج أفضل من البلدان المصنّعة. ويعود هذا التزايد إلى ارتفاع أسعار البترول والمعادن و المواد الأولية وتدفقات الأموال الخارجية.

3.1 الآفاق المستقبلية للنموّ في 2008 :

ينتظر تباطؤ النموّ خلال 2008 ولأوّل مرّة سيكون محرّك النشاط الاقتصادي العالمي مقتصرا على الصين والهند وبعض البلدان النامية. و يتوقع صندوق النقد الدولي نسبة نموّ الإقتصاد الدولي بـ 4,8 % في 2008 بعد 5,2 % في 2007 تحت تأثير التداعيات والتقلبات التي تعرقل الأسواق المالية وكذلك عدم استقرار أسواق البترول والتدفقات الهامة للنقديات الخارجية على مستوى البلدان النامية.

2. المناخ الاقتصادي الوطني

1.2 قدرة الاقتصاد التونسي على مواجهة الأزمات :

تميّزت البلاد التونسية خلال السنوات الأخيرة بنسق نموّ هام ناهز 6,3 % في 2007 مقابل 5,3 % في 2006 و 4,9 % في 2005 بالرغم من مناخ اقتصادي متأثر بتواصل الأزمة الماليّة في الولايات المتحدة وارتفاع أسعار البترول وأسعار المواد الأولية على مستوى السوق العالمية.

و تمكّن النشاط الاقتصادي من مواجهة هذه التقلبات مسجّلا تطوّرا إيجابيّا ناتجا أساسا بتنامي الصناعات المعملية وانتعاشة قطاعي الطاقة والخدمات. وتمّ التحكم في التضخّم المالي بنسبة 3,1 % خلال 2007 مقابل 4,7 % في 2006 واستقر عجز الميزانية على 3 % وانخفض مؤشر التداين العام من الناتج المحلّي الإجمالي من 56,2 % إلى 45,6 %.

التطوّر الملائم للمبادلات الخارجية :

نلاحظ تحسّنا ملحوظا لمستوى المبادلات الخارجية وسجّلت الصادرات نموّا بـ 24,2 % في 2007 مقابل 12,8 % في 2006 وذلك بسبب ارتفاع الصادرات للصناعات الميكانيكية والكهربائية.

وتمكّنت القطاعات التقليدية كقطاع النسيج والملابس من مواجهة المنافسة الشديدة للبلدان الآسيوية ونجحت في التأقلم مع المتطلبات الجديدة للسوق العالمية وذلك بالتمركز على مستوى بلدان منطقة اليورو وحققت صادرات هذه القطاعات تطوّرا إيجابيّا.

ومن جهة أخرى، شهدت الواردات تطوّرا بـ 22,2 % مقابل 15,7 % في 2006.

وواصلت الصادرات نموّها بنسق يفوق تطوّر الواردات وبذلك تحسّنت نسبة التغطية بنقطتين لتستقرّ على 79,4 % في 2007 مقابل 77,8 % في السنة السابقة.

ويعود التطوّر الايجابي للواردات أساسا إلى ارتفاع الواردات للمواد الغذائية ومواد التجهيز والمواد الأوّلية والمواد نصف الجاهزة وهو ما يبيّن ثبات المجهود الاستثماري وقطاع الإنتاج.

من أجل مساهمة أكثر دينامكية للاستثمارات المباشرة الخارجية في المشاريع الكبرى

لقد أقرّت المؤسسات والوكالات العالمية بالدينامكية المتواصلة للاقتصاد التونسي إلى جانب الاستقرار السياسي وتحسّن العوامل الاجتماعيّة والمؤشرات الماكرو اقتصادية وعلى ضوء ذلك رفعت الوكالة اليابانية تصنيف البلاد التونسية من BBB+ إلى A– و قد صنف مؤشر DAVOS تونس كأعلى بلد مغاربي و إفريقي على مستوى القدرة التنافسية. ومكنت هذه الوضعية الايجابية من دعم ثقة المستثمرين الأجانب.

وتجاوزت الإنجازات للاستثمارات المباشرة التوقعات المبرمجة في ميزانية 2007. وقد بلغت خلال العشر أشهر الأولى ما قدره 756 مليون دولار أي بزيادة 54,7 %. وساهمت استثمارات بلدان الخليج (الكويت، الإمارات العربية والعربية السعودية) بصفة بالغة الأثر في تنمية الاستثمارات المباشرة. ونشير إلى أنّ هذه الاستثمارات لدول الخليج ستبلغ بين 45 مليار دولار و 60 مليار دولار أثناء السنوات الخمسة الآتية.

التطوّر الملحوظ للنشاط السياحي :

تطوّر النشاط السياحي بصفة ايجابية. فقد بلغ عدد السياح الداخلين 6,7 مليون سائحا بزيادة 3,2 % مقارنة بسنة 2006. و ذلك من خلال نموّ الأسواق الرئيسية الأوروبية (+2,3 %) والمغاربيّة (+4,3%) والخليجية (+6,1%) والأمريكية (+6,9 %). و بلغ عدد الليالي المقضات بالفنادق 37,4 مليون في 2007 و بتطوّر بـ 1,4 % مقارنة بسنة 2006.

دعم الإيرادات السياحية وتحويلات التونسيين المقيمين بالخارج:

سجّلت إيرادات القطاع السياحي خلال سنة 2007 تزايدا بـ 7,96 % وذلك من 2.825,2 مليون دينار في 2006 إلى 3.050,0 مليون دينار في 2007 وبلغت تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج ما قدره 1.645 مليون دينار أي إرتفاعا بـ 10,3 % .

تحكم مستمر في العجز الجاري:

بلغ العجز الجاري 1034 مليون دينار أي 2,3 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2007 مقابل 733 مليون دينار أو 1,8 % لنفس الفترة من السنة المنقضية.

صافي الموجودات من العملة الأجنبيّة :

بلغت الموجودات من العملة الأجنبية ما قدره 9.566 مليون دينار في 24 ديسمبر 2007 أي ما يعادل 145 يوما من التوريد.

سوق التشغيل: التحدي الأساسي تشغيل حاملي الشهادات العليا:

كانت لديناميكية قطاعي الصناعة و الخدمات الأثر الإيجابي على خلق مواطن الشغل. إذ وقع إحداث حوالي 80 ألف موطن شغل جديد خلال سنة 2007 غير أن نسبة البطالة لا تزال مرتفعة نسبيا (14,1 %) و تشمل على وجه الخصوص حاملي الشهادات العليا.

الأداء الجيّد للسوق المالية :

واصل مؤشر توناندكس للأسعار ارتفاعه خلال 2007 مسجلا نموا بـ 12,14 % منتقلا من 2.331,05 نقطة إلى 2.614,07 نقطة. و تطوّر مؤشر أسعار البورصة بنسبة 21,12 % ليبلغ 1.936,78 نقطة في نهاية 2007.

و بلغت الرسملة السوقية للشركات المدرجة 6.523 مليون دينار في نهاية 2007 مقابل 5.491 مليون دينار في نهاية 2006 مسجلة بذلك إرتفاعا بنسبة 18,79 % مما نتج عنه إرتفاع سعر الربح على السهم من 16,91 إلى 17,06.

بلغت قيمة المعاملات في تسعيرة البورصة 907 مليون دينار سنة 2007 مقابل 738 مليون دينار سنة 2006 مسجلا إرتفاعا بنسبة 22,91 % ناتجا أساسا عن إدراج أسهم جديدة بالسوق المالية. إذ شهدت سنة 2007 إدراج شركتين جديدتين : شركة الأدوية و شركة تونس لمجنبات الألمنيوم التي سجلت أكبر رأسملة أدرجت بالسوق المالية منذ 10 سنوات بقيمة 125 مليار دينار.

2.2 آفاق النموّ للاقتصاد الوطني أثناء 2008 :

تعتبر تونس البلد الأول من جنوب البحر الأبيض المتوسط الذي اندمج في جانفي 2008 في منطقة المبادلات الحرّة مع الإتحاد الأوروبي. وهذا الاندماج في تدفقات المبادلات والاستثمارات تمّ دعمه بمواصلة البرمجة والتنفيذ لتغيرات جذرية على مستوى التراتيب الإدارية والجمركية في نسق متلائم يهدف إلى تحرير متزايد للاقتصاد التونسي والمزيد من تطابقه وتحسين القدرة التنافسية على كلّ المستويات والقطاعات.

ويتوقع أثناء 2008 نموّا بنسبة 6,1 % ونسبة تضخم مالي في حدود 3 % ونسبة تحكم في العجز التجاري تعادل 2,3 % واستقرارا للعجز الجاري في المستوى الحالي أي 2,2 % من الناتج المحلي الإجمالي. وسيكون مؤشر التداين العام من الناتج المحلّي الإجمالي في حدود 42,4 % مقابل 45,6 % في 2007.

3. الجهاز البنكي و المالي في تونس

الإصلاحات المعتمدة

شهد النظام المالي التونسي خلال السنوات الأخيرة تحويرات عميقة تهدف إلى دعم صلابته و حصانته و نجاعته و كذلك قدرته التنافسية.

و في هذا المجال وقع إتخاذ العديد من التحويرات تتعلق خاصة بتعميم نوعية البنك الشامل و الأسراع في تخصيص بنوك و فتح رأس مال و دعم المركز المالي للبنوك و تطوير الأنظمة المعلوماتية و تحسين جودة الخدمات.

و بالتوازي مع هذه الإجراءات وقع إعتماد العديد من التراتيب تتعلق بتحسين منظومة الرقابة الداخلية تهدف إلى خلق آليات جديدة للحوكمة المؤسساتية و تفعيل ثقافة القروض. و ذلك من خلال إجبار البنوك على إحداث لجنة تنفيذية للقروض و هيكل مراقبة الإمتثال. و تندرج هذه الإجراءات الجديدة ضمن سياسة التطبيق التدريجي لآليات إصلاحات بازل 2 التي أصبحت تمثل أهمية قصوى في منظومة توزيع مخاطر المؤسسات المالية.

و بالفعل و بمقتضى هذه التراتيب الجديدة على كل البنوك التونسية العمومية و الخاصة أن تمتلك نظام مراقبة داخلية ناجع بحيث يمكنها من التأكد من إحترام إجراءاتها الداخلية و عمليتها للمعايير الجديدة للتصرف الحذر و إحداث منظومات دائمة للمراقبة و التحكم في المخاطر تواكب كل الأزمات التي يمكن أن تمرّ بها (مخاطر السيولة و مخاطر النسب و مخاطر السوق و مخاطر العمليات).

و هكذا يصبح القطاع المصرفي و المالي تنافسيا و قادرا على المساهمة الفعالة في تمويل الإقتصاد.

تطور ملحوظ في التسهيلات على مستوى المؤسسات البنكية

مواكبة للأداء المرضي للنشاط الإقتصادي، بلغ حجم التسهيلات البنكية 25,5 مليار دينار مسجلا زيادة بـ3,2% في نهاية 2007.

و بالإضافة إلى ذلك، فقد بلغت التسهيلات الممنوحة للأشخاص 6,060 مليار دينار خلال 2007 مقابل 5,306 مليار دينار في 2006 أي بزيادة 14,21%.

و تعلقت هذه التسهيلات بقروض السكن و قروض الإستهلاك التي تزايدت تباعا بـ18,2% و 9,4% على التوالي في 2007 مقابل 11,9% و 27,8% في 2006.

و تمثل قروض السكن 56% من مجموع التسهيلات الممنوحة للأفراد مقابل 54,2 % في 2006.

و تدعم النمو المتواصل لقروض السكن بسبب تسهيل شروط العرض لدى البنوك و نذكر من ذلك إطالة مدّة التسديد و تنويع أسعار الفائدة لهذه القروض.

و فيما يتعلق بتزايد قروض الإستهلاك، فقد تم تطويرها بفضل تنوع العروض و إبتكار منتوجات جديدة ذي محتوى تكنولوجي عالي مع ذكر في هذا المجال تحسّن القدرة الشرائية للأفراد و العائلات. و قد مثلت هذه القروض 40,9% من معدل إجمالي القروض الممنوحة من الجهاز البنكي مقابل 45,8% في 2006.

تطور الخطوط التمويلية الخارجية

لقد تدعمت المساعدة المالية من قبل الإتحاد الأوروبي خلال السنوات الأخيرة بتوفير خطوط تمويلية جديدة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم من BIRD, PROPARCO, AFD, BEI تهدف إلى تأهيل هذه المؤسسات.

و في نهاية 2007، بلغت قيمة الخطوط التمويلية الأوروبية المستعملة من طرف القطاع البنكي ما قدره 498,6 مليون دينار أي نسبة إستعمال تقارب 14,3% من مجموع الخطوط التمويلية الخارجية التي تم وضعها على ذمة القطاع (3.477,8 مليون دينار).

تطهير موازنات البنوك

سجلت العديد من التحسينات في مستوى موازنات البنوك و التي تعلقت بالتحكم في المخاطر و نتج عنها إنخفاض هام في الديون المصنفة التي تمثل 17,3% في 2007 من إجمالي محفظة التسهيلات للبنوك التجارية مقابل 19,2% في 2006 و 24% في 2003.

و بالتوازي ، إرتفعت نسبة التغطية للديون المصنفة بالمخصصات حيث وصلت إلى 54,6% في 2007 مقابل 49,2% في 2006 و 43,1% في 2003.

و شملت هذه التحسينات في نوعية الموازنات البنوك العمومية و البنوك الخاصة.

الدور المحدود للسوق المالية

بإعتبار مواصلة البنوك لدعمها للإقتصاد الوطني تميزت سنة 2007 بتراجع نشاط السوق الأولى إذ بلغ حجم الإصدارات (أسهم و رقاع) مبلغ 411,7 مليون دينار مقابل 467,1 مليون دينار في سنة 2006 أي بإنخفاض بـ 11,9% .

وشمل هذا الإنخفاض إصدارات الشركات المدرجة بالبورصة و كذلك الإصدارات الرقاعية للشركات غير المدرجة.

4 الموارد البشرية و شبكة الفروع

"تنظيم مواكب للتطورات"

التصرف في الرأس المال البشري

سعي البنك العربي لتونس منذ 2004 إلى إعتماد آليات جديدة لإعادة توزيع الموظفين نحو الفروع و قد نجح البنك في تحويراته الهيكلية و تطوير شبكة الفروع و في نفس الوقت تعزيز و دعم رأس ماله البشري.

و بلغ عدد موظفي البنك في نهاية 2007، 796 عونا و موظفا مقابل 788 في 31 ديسمبر 2006 و موزعين بنسبة 52,4% بالفروع و 47,6% بالمقر الرئيسي.

لبنة جديدة في نمو شبكة الفروع

واصل البنك العربي لتونس إستثماراته في توسيع شبكة الفروع لهدف ضمان أفضل الخدمات للحرفاء، الشركات منهم والأفراد.

و بإعتبار الستة عشر فرعا جديدا التي تم فتحها خلال سنة 2007، بلغ عدد الفروع الثمانين فرعا في 2007/12/31 موزعة على تونس الكبرى و على باقي تراب الجمهورية التونسية. وكانت الفروع المفتوحة كالآتي :

تاريخ الافتتاح	الفروع	المنطقة
24 جانفي 2007	مقرين جوهرة	تونس و ضواحيها
27 فيفري 2007	المرسى 2	تونس و ضواحيها
4 مارس 2007	حلق الوادي	تونس و ضواحيها
25 ماي 2007	الزهراء	تونس و ضواحيها
19 جوان 2007	إبن سينا	تونس و ضواحيها
19 جوان 2007	ياسمينات	تونس و ضواحيها
23 أكتوبر 2007	الكاف	الشمال و الشمال الغربي
24 أكتوبر 2007	زغوان	الوطن القبلي
26 أكتوبر 2007	إبن خلدون	تونس و ضواحيها
30 أكتوبر 2007	رادس	تونس و ضواحيها
2 نوفمبر 2007	القلعة الكبرى	الوسط

6 نوفمبر 2007	بني خلاد	الوطن القبلي
9 نوفمبر 2007	منزل تميم	الوطن القبلي
13 نوفمبر 2007	بني خيار	الوطن القبلي
20 نوفمبر 2007	سيدي بوزيد	الوسط
31 ديسمبر 2007	جرجيس	الجنوب

تطور عدد الموظفين و عدد نقاط البيع حسب الرسم البياني التالي:

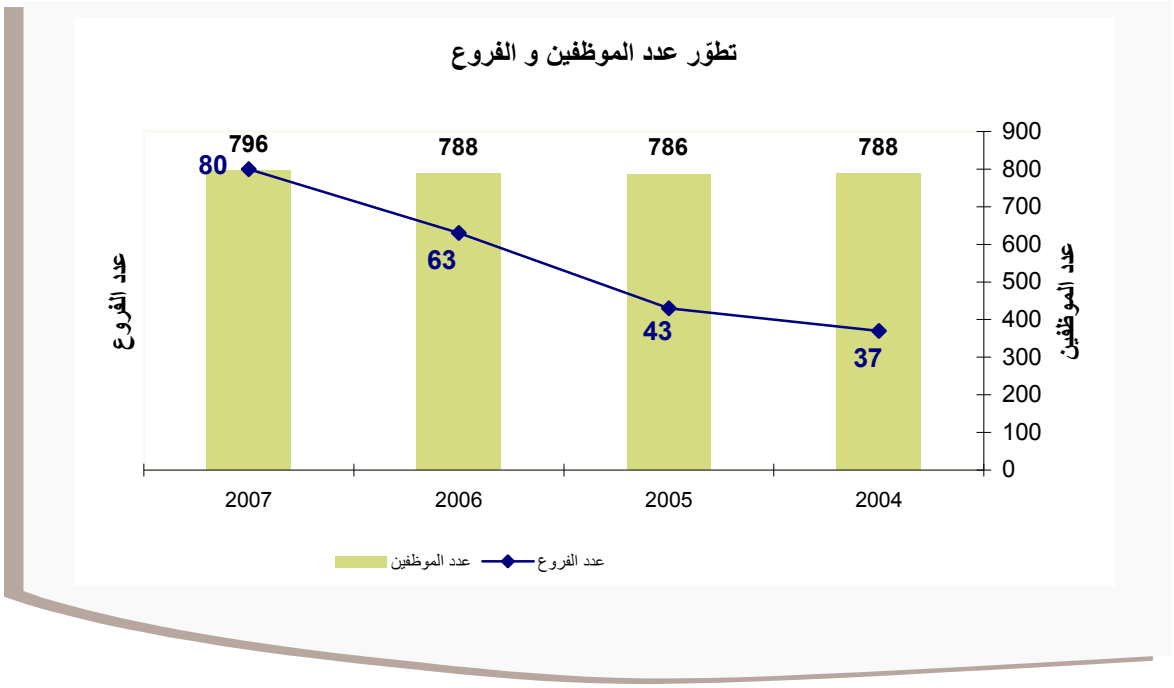

تهيئة عدد جديد من الموزعات الآلية للأوراق النقدية

إنسجاما مع برنامجه التوسعي لشبكة الفروع، قام البنك بتهيئة مجموعة جديدة من الموزعات الآلية, و بلغ عدد الموزعات الآلية في نهاية 2007، 105 موزعا مقابل 84 موزعا في 2006.

تنمية برامج التكوين و الرسكلة

تواصلت عمليات التكوين و الرسكلة أثناء 2007 مع إدراجها ضمن إستراتيجية التطوّر للبنك و وقع تمتيع 680 عونا مقابل 602 عونا في 2006 أي بنسبة 85,4 % من الموظفين مقابل 76 % سنة 2006. و تعلقت أعمال التكوين بمواكبة احتياجات البنك لدعم و مساندة مشاريعه التنموية إذ شملت كل ما يتعلق بأنشطة الفروع و نذكر منها:

- إعداد و رسكلة موظفي المقر المركزي الذين وقع إدماجهم ضمن الفروع و ذلك لضمان النجاعة و الإتقان لأعمالهم الجديدة بالفروع.
- تحسين نوعية الخدمات لضمان الجودة و رفع تحديات المنافسة
- دعم الإجراءات و التراتيب لسلامة المعاملات والمراقبة لهدف الامتثال للمعايير الجديدة للمهنة.

5. النقديات

"تطور إيجابي لكلّ المؤشرات"

مواصلة لإنطلاقته في مجال النقديات إستمر البنك في تطوير و تعزيز نشاطاته في هذا الميدان و ذلك بالتوازي مع الأعمال التوسعية التي تمت على مستوى الفروع. و بذلك فقد تزايد عدد الموزعات بتهيئة 21 موزعا جديدا أثناء سنة 2007 ليبلغ العدد الجملي 105 في نهاية 2007.

و إرتفع عدد البطاقات من 36.695 في 2006 إلى 62.278 في 2007/12/31 أي بزيادة ما يقارب 70%.

و فيما يخص عدد المنخرطين فقد بلغ 1.712 في نهاية 2007 مقابل 1.432 في 2006. و كذلك إرتفع عدد العمليات من 1.120.189 في نهاية 2006 إلى 1.790.438 في موفى 2007 أي ما يعادل زيادة بـ 59,83 % .

و نتيجة لهذه التطورات، تمكن البنك من تحقيق حجما للمعاملات بلغ 197 مليون دينار في 2007 مقابل 118 مليون دينار في نهاية 2006 أي إرتفاعا بـ66,9%.

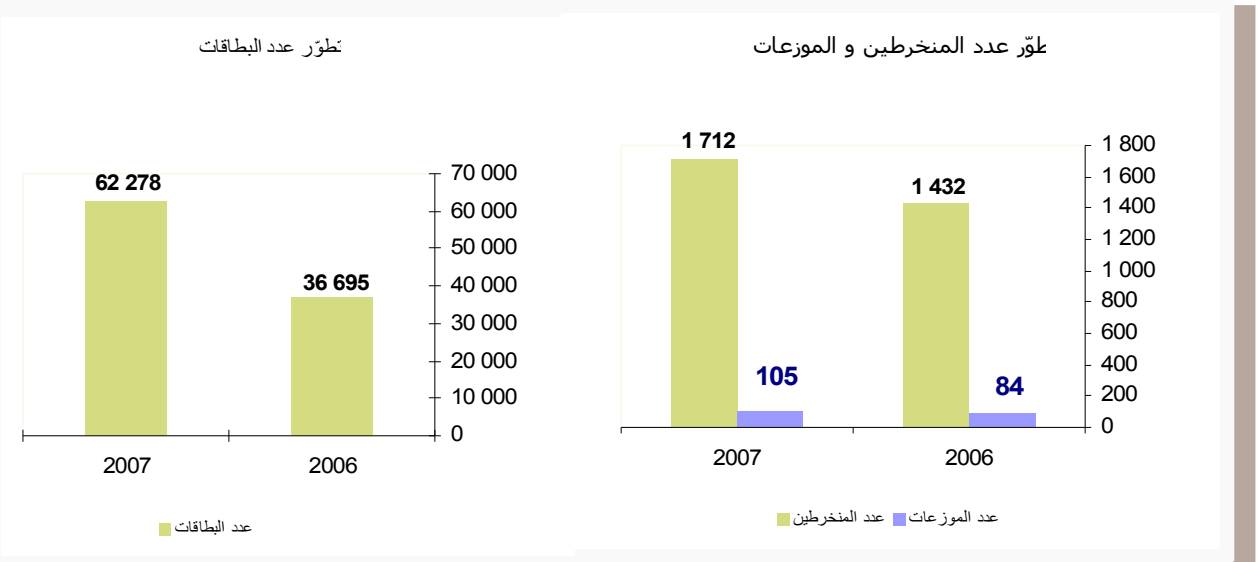

6. الخدمات الجديدة و المنتوجات المستحدثة

"تأقلم مع النمط الجديد للمعيشة"

واصل البنك العربي لتونس إبتكاراته و ذلك بإحداث منتوجات وخدمات جديدة تتماشى و تتلائم مع إختيارات الحرفاء و الأنماط الجديدة للعيش.

و في هذا السياق، تم إنشاء مجموعة من المنتوجات و الخدمات المبتكرة نذكر منها ما يلي :

- تطور البنك الالكتروني E-Banking

تتمثل في خدمة متاحة للمؤسسات و للأفراد و تمكنهم من إدارة حساباتهم عن بعد.

- المنتوج الجديد "سكن 25 سنة"

يتمثل هذا المنتوج الجديد في منح قروض لتمويل المشاريع العقارية الخاصة بالأفراد، قد تصل فترة تسديد الدّين إلى 25 سنة.

و يشمل هذا العرض ثلاث أنواع من القروض و هي:

  - قرض لإقتناء أو بناء سكن أوّلى أو ثانوي
  - قرض لإقتناء أرض للبناء
  - قرض لتجديد و تهيئة سكن

- المنتوج الجديد "معلّم"Maalem"

تم إصدار هذا المنتوج بداية من فيفري 2007 و يتمثل في قرض يتيح فرصا جديدة لإقتناء التجهيزات الضرورية و المستوجبة للحرفيين مما يمكنهم من إنجاز المشاريع في مدة زمنية وجيزة.

- المنتوج "ترفيه"

يتيح هذا المنتوج تمويل مصاريف الحرفاء لإقامتهم السياحية في تونس في نطاق شراكة البنك مع وكالات الأسفار و شركات الطيران و التي تعرض شعار "ترفيه".

- نادي "C'Jeune"

يهدف هذا العرض إلى تمكين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و 25 سنة و حاملي بطاقات C'jeune و+ C'jeune من منافع عديدة تتمثل في أسعار مريحة و بعض الخدمات المجانية.

- بطاقة "الخير"

تتمثل في بطاقة إئتمان للسحب بالدينار من حسابات التوفير.

- **بطاقة "مسافر"**

تخص هذه البطاقة الأفراد و تمكنهم من إجراء سحب الأموال و تسديد مقتنياتهم و دفع تكاليف إقامتهم بالخارج في حدود "المنحة السياحية" المقررة في المنشور رقم 05-2004.

7 دعم متواصل لوسائل الإتصال و التسويق

واصل البنك خلال سنة 2007 جهوده في مجال الدعاية و الإتصال قصد التعريف بخدماته الجديدة و منتوجاته المبتكرة لدعم هويته و إرشاد حرفائه.

و في هذا السياق، قام البنك بعدة أعمال دعاية من خلال وسائل الإعلام الإذاعي و التلفزي وشمل هذا الإعلام العديد من المنتجات و منها النقديات و قروض الاستهلاك و القروض العقارية.

كما أن الحملة التي أطلقها البنك العربي لتونس أسست لمنهج دعاية خاص بالاعتماد على العديد من وسائل الاتّصال المتاحة .

مسابقة « ATB Challenge »

للسنة الثالثة على التوالي، أكد البنك العربي لتونس للجميع على إهتمامه و تقديره للطاقات الذهنية و الفكرية للشباب و المواهب المتألقة في مجال الخلق و الإبتكار و إنشاء المشاريع المستحدثة في كل الميادين كالفنون و الثقافة و الإدارة التكنولوجية و المبادرة المؤسسية. و قام بتنظيم مسابقة "ATB Challenge » و هي تمثل نوعية جديدة من الإشهار و التعريف بنشاط البنك.

إدخار الخير : مساهمة بناءة في دعم التوفير

لمرافقة تشجيع السياسة الاقتصادية للدولة التي تدعم كل نوعيات التوفير، بادر البنك العربي لتونس أثناء سنة 2007 إلى القيام بمسابقة جديدة "إدخار الخير" تهدف إلى تنمية مصادر التوفير و قد لاقى هذا المنتوج كل الإقبال و النجاح.

8. تطوّر الرقابة الدّاخلية

منذ عدّة سنوات وفي إطار إستراتيجية الانفتاح الاقتصادي على المستوى العالمي، بادرت السلطات التونسية وبطريقة تدريجية باتخاذ التدابير القانونية والتشريعية حرصا منها على ملائمة تطبيقاتها للمعايير العالمية.

وبعد المراجعات الأساسية لسنوات 1999 و 2001 ، اتخذ البنك المركزي تدابير جديدة للحصانة والحذر تهدف إلى دعم عمليات انفتاح البنوك والمؤسسات المالية على الأسواق المالية العالمية وذلك من خلال تعزيز الإجراءات والأعمال المتعلّقة بالرقابة الدّاخلية التي تهدف أساسا إلى ضمان الحماية المتزايدة لإيداعات الحرفاء ودعم تعبئة ناجعة للموارد وذلك باعتبار المخاطر المختلفة الناجمة عن الابتكارات والاستحداثات المالية ومنها مخاطر القروض وأسعار الفائدة ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر العملياتية.

و قد استوجبت هذه المتطلّبات الجديدة للسوق المالية اتخاذ مناهج جديدة على مستوى البنوك لتطوير الجهاز المعلوماتي و جلّ التنظيمات و مراجعة عاجلة لكافة التراتيب الدّاخلية و الإدارية تهدف لتحكّم أفضل في المخاطر.

و قد واصل البنك العربي لتونس أثناء سنة 2007 أعماله التنظيمية لأجل تعزيز جهاز الرقابة الدّاخلية وأساسا لجعله متلائما مع التشريعات الجديدة وخاصة منها منشور البنك المركزي عدد 19 لسنة 2006.

وفي هذا السياق تطوّرت بصفة ملموسة كلّ التنظيمات والأعمال المتعلقة بالرقابة الدّاخلية وقد تمّ إنشاء إدارة الامتثال وهي وحدة مستقلة عن بقية الإدارات العملياتية. و تتابع الإدارة العامّة الأعمال الأساسية لهذه الإدارة والتي تتمحور أساسا حول :

- التحكم في مخاطر عدم الامتثال لجميع المتطلبات القانونية و التشريعية.
- مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- دعم الحصانة المالية (المعرفة الجيّدة للحرفاء ومراقبة التدفقات المالية).

أما بالنسبة لمخاطر الأزمات، قام البنك بوضع و تنفيذ إجراءات متعلّقة باستمرارية العمل داخل الإدارة المركزيّة و الفروع تحت إشراف البنك العربي.

كما وضع البنك أساليب تستند إلى نموذج داخلي« BPV » لقياس التعرض لمخاطر السوق و السيولة (أسعار الفائدة و أسعار الصّرف).

و من حيث مخاطر الائتمان، يلتزم البنك العربي لتونس بوضع إجراءات للتحكّم في هذه المخاطر، مع مراعاة تصنيف داخلي للامتثال وفقا للمتطلبات الجديدة لاتفاقية بازل II .

9. الموارد والاستعمالات

"التطوّر للودائع لأجل"

تطوّر موارد الحرفاء

سجّلت الموارد المعبّئة لدى الحرفاء في 31 ديسمبر 2007 تناميا بـ 25,2 % واستقرّت في حدود 2.241,6 مليون دينار مقابل 1.790,9 مليون دينار في السنة المنقضية وبذلك بلغت حصّة السوق للبنك 9 % في نهاية 2007.

وبارتفاع 29,3 % شهدت الودائع لأجل نسبة تزايد تفوق بكثير ما سجّله القطاع البنكي خلال السنة أي 17,1 % و تدعّمت حصّة السوق لهذه الودائع بـ 1,25 نقطة بالمقارنة مع السنة الفارطة ومكّنت هذه الزيادة البنك من دعم التغطية على مستوى تدخلاته وذلك على المدى المتوسّط والبعيد وقد تمّ تعزيزها بودائع ثابتة ومستقرّة.

وفضلا عن ذلك سجّلت ودائع التوفير تطوّرا إيجابيّا بـ 24,2 % تفوق ما بلغته الزيادة على مستوى القطاع البنكي (8 %) وتحسّنت حصّة السوق بـ 0,48 نقطة مقارنة مع نهاية 2006. و تدعّمت هذه الانتعاشة بواسطة موارد حرفاء الأفراد الناتجة عن توسّع شبكة الفروع.

وفيما يتعلق بالودائع تحت الطلب فقد سجّلت زيادة بـ 17 % توافق نسبة تطور ودائع تحت الطلب للقطاع البنكي الذي ارتفعت بـ 18,9 % .

ويتمثّل تطوّر ودائع الحرفاء لدى البنك العربي لتونس كما يلي حسب الجدول التالي :

	نسبة التطور للقطاع البنكي	نسبة التطوّر للبنك العربي لتونس	حصّة السوق للبنك العربي لتونس		
			ديسمبر 2007	ديسمبر 2006	تغيرات 2007/ 2006
ودائع تحت الطلب	% 18,9	% 17	% 8,82	% 8,76	0,06
ودائع توفير	% 8	% 24,2	% 3,65	% 3,17	0,48
ودائع لأجل	% 17,1	% 29,3	% 13,27	% 12,01	1,25

و يمثّل الرسم البياني التالي تطوّر ودائع الحرفاء:

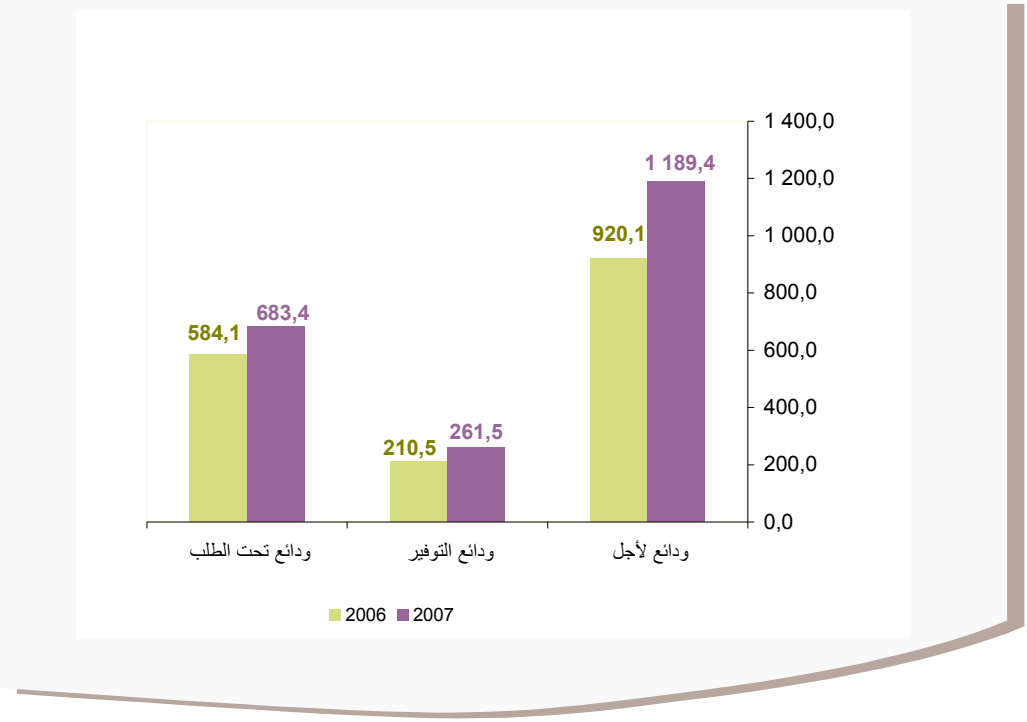

القروض الممنوحة للعملاء

شهدت نسبة تدخّلات البنك في تمويل الاقتصاد الوطني خلال 2007 تناميا بـ 7,4 % متجاوزة النسبة المتوسطة للقطاع (3,2 %) لتستقّر على 1.346,1 مليون دينار مقابل 1.252,9 مليون دينار في نهاية 2006 وتمثّل 5,1 % من مجموع التسهيلات على مستوى القطاع البنكي. وبلغت التسهيلات القصيرة المرتكزة أساسا على عمليات الخصم التجاري حدود 382,4 مليون دينار بزيادة 0,45 % مقارنة بـ 2006.

وارتفع حجم إجمالي التسهيلات المتوسّطة و الطويلة الآجل بـ 20,58 % ليبلغ 602,5 مليون دينار مقابل 499,7 مليون دينار في نهاية 2006.

وبارتفاع قدّر بـ 16,57 % شهدت التسهيلات الممنوحة للأفراد تزايدا يفوق الارتفاع المسجل على مستوى القطاع البنكي (14,21 %) واستقرت على 288,5 مليون دينار مقابل 247,5 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2006.

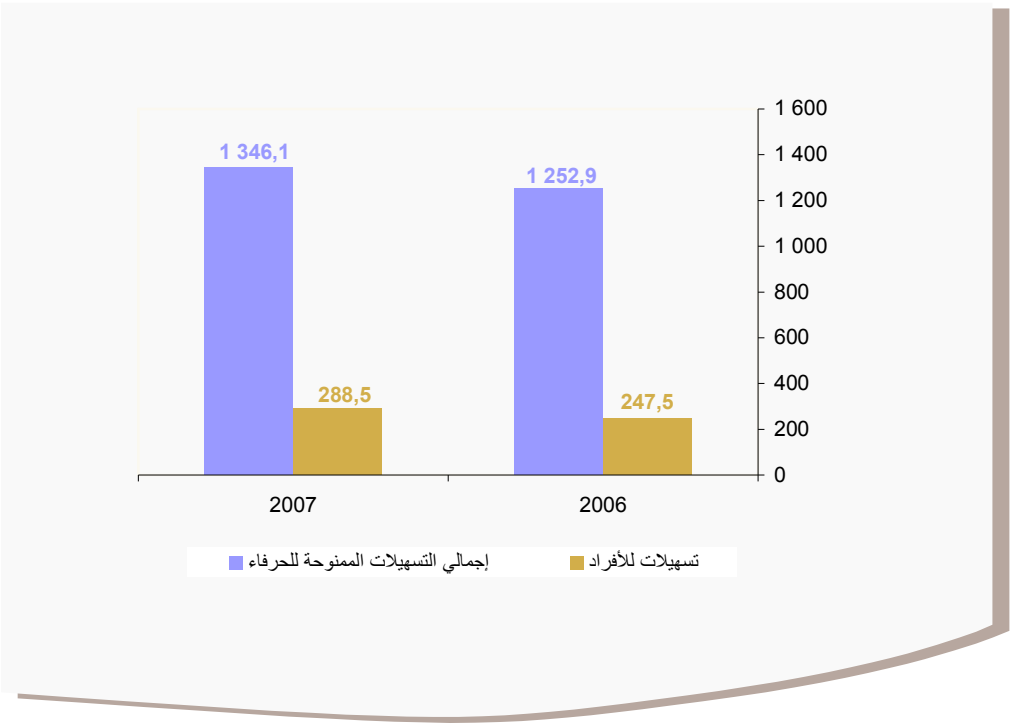

التعهدات بموجب الإمضاء

سجّلت التعهدات بموجب الإمضاء تزايدا بـ 8,1 % مقارنة بنهاية ديسمبر2006 نتيجة لإرتفاع حجم بند الضمانات الصادرة على الخارج.

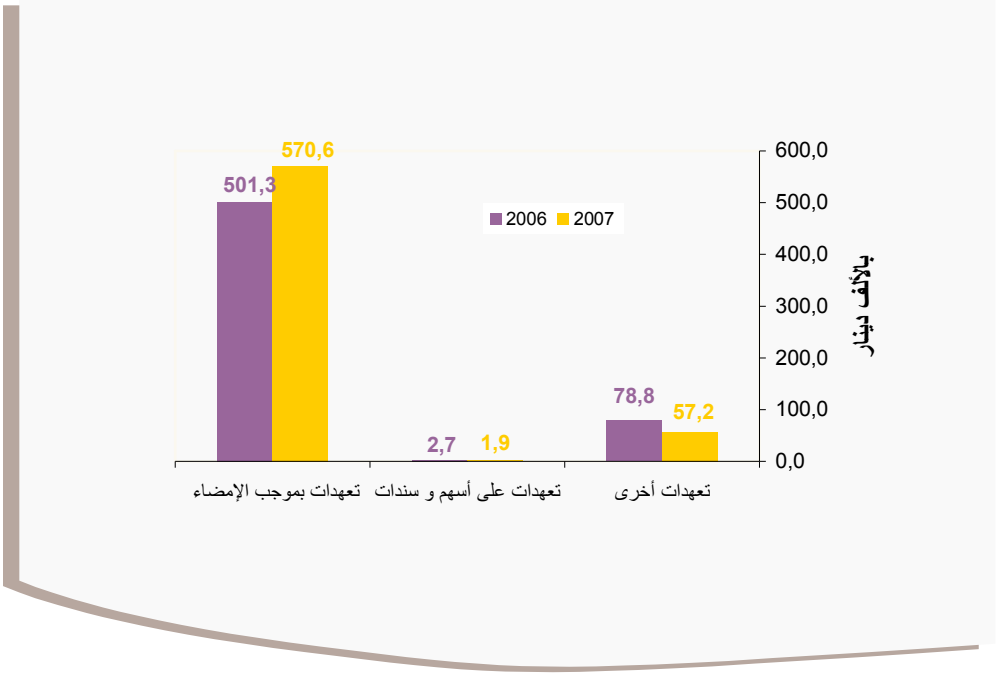

10. المحفظة التجارية

بلغت سندات الخزينة المسجّلة من قبل البنك ما قدره 744,2 مليون دينار في نهاية 2007 مقابل 729,3 مليون دينار بتزايد 2 %.

وبالتوازي سجّلت سندات الخزينة المباعة للحرفاء ارتفاعا بـ 24 ,05 % واستقرّت على 275,4 مليون دينار مقارنة بـ 222 مليون دينار في سنة 2006.

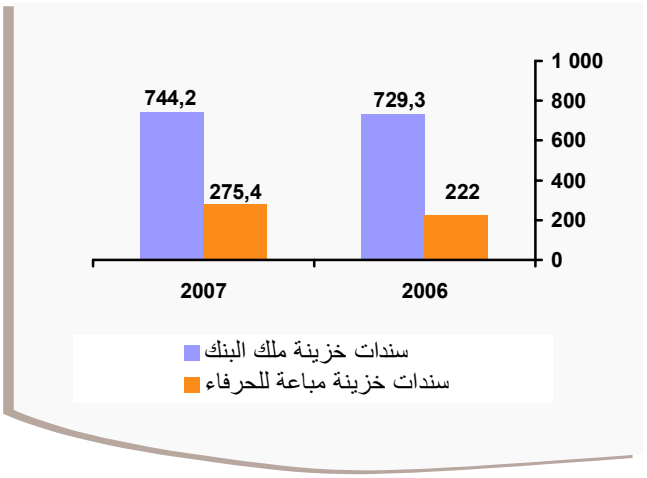

11. محفظة سندات الاستثمار

سندات المساهمة:

بلغ حجم سندات المساهمة في نهاية 2007 قيمة 146,9 مليون دينار بعد طرح المخصّصات والفوائد المعلّقة مقابل 26,8 مليون دينار في السنة الماضية.

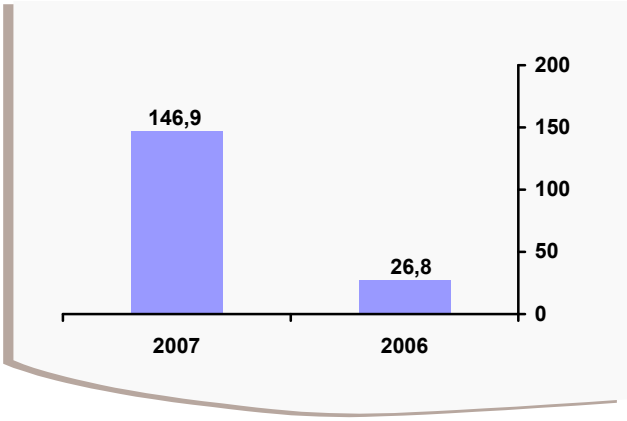

سندات الاستثمار

شهدت سندات الاستثمار ارتفاعا بـ 47,6 % في ديسمبر 2007 لتستقرّ في حدود 61,4 مليون دينار مقابل 41,6 مليون دينار في نهاية 2006.

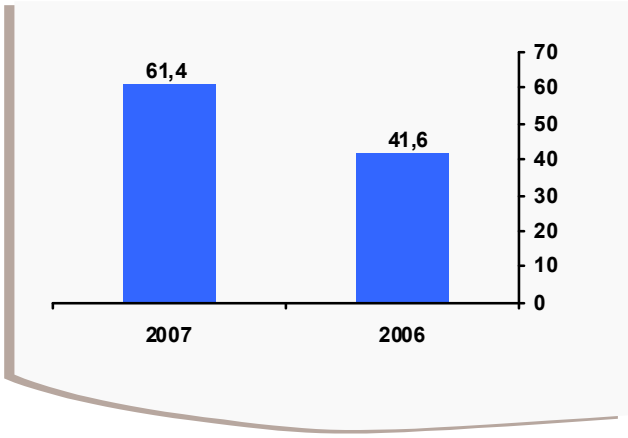

12. نتائج الاستغلال

الناتج البنكي الصافي

تطوّر الناتج البنكي الصافي بنسبة 22,5 % ليصل إلى 100,3 مليون دينار في نهاية 2007 مقابل 81,9 مليون دينار في نهاية 2006 و نتج هذا التزايد أساسا عن التطوّر الايجابي لنشاط البنك.

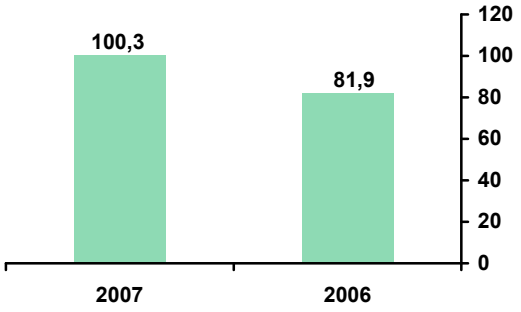

وبتحليل تركيبة هذا الناتج نلاحظ إرتفاعا بـ 61,4 % لهامش الفائدة وزيادة بـ 4,8 % لهامش العمولة وتطوّرت إيرادات المحفظة التجارية و محفظة الاستثمار بـ 15,2 %.

المصاريف العامة

ارتفعت المصاريف العامّة بنسبة 18,12 % لتستقّر على 52,8 مليون دينار في نهاية 2007 مقابل44,7 مليون دينار في السنة المنقضية ويعزى هذا التزايد إلى مواصلة التوسّع في شبكة الفروع.

كما سجّل مؤشر الاستغلال تحسّنا حيث إنتقل من 54,6 % في نهاية 2006 إلى 52,6 % في2007 نتيجة لتطوّر الناتج البنكي الصافي (+22,5 %) يفوق ارتفاع المصاريف العامة (+18,12).

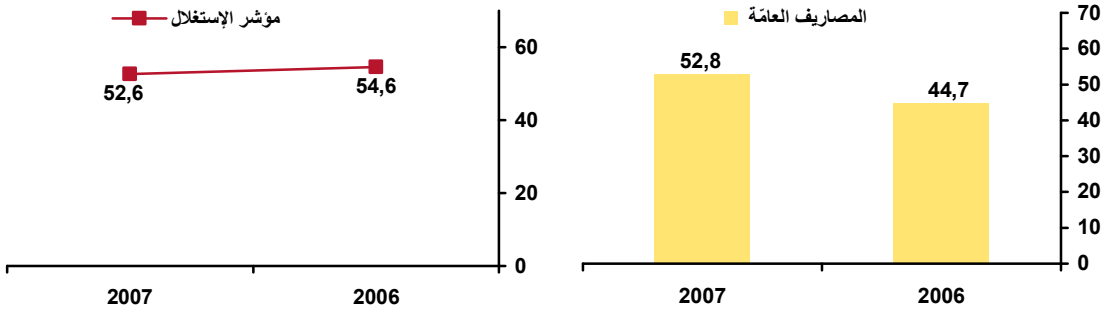

العمليات مع الخارج

سجل صافي الأرباح على العمليات مع الخارج تزايدا بـ 27 % مقارنة بالسنة المنصرمة. و يعود هذا الارتفاع أساسا إلى إيرادات التمويل بالعملة الأجنبيّة التي أفرزت تناميا بـ 79,5 % مقارنة بسنة 2006.

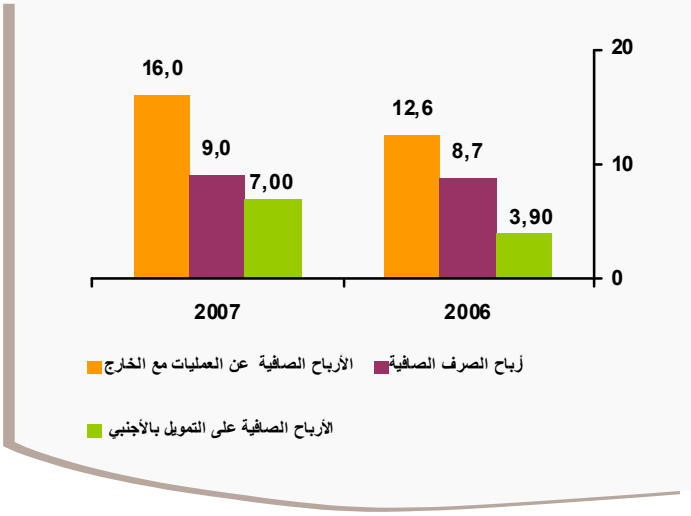

صافي الأرباح

تطوّر صافي الأرباح بنسبة 23,5 % ليبلغ 26,3 مليون دينار في نهاية 2007 مقابل 21,3 مليون دينار في نهاية 2006.

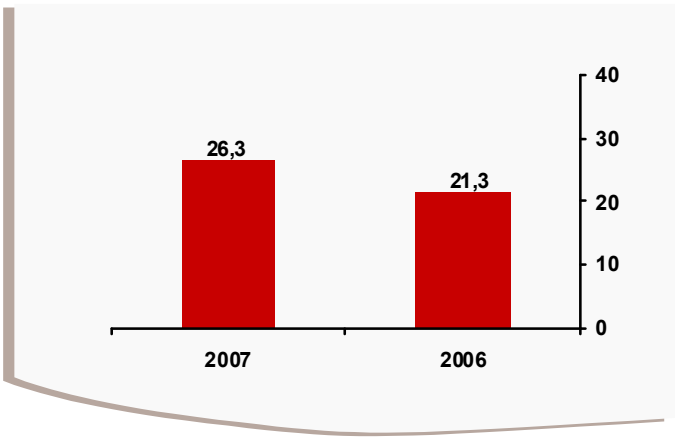

13. المؤشرات الأساسيّة لنشاط البنك

مؤشر الهيكلية

البند	2006	2007
التسهيلات / الودائع بالدينار	%63,39	%54,19

مؤشرات المردودية

البند	2006	2007
الأرباح الصافية / صافي الإيرادات البنكية	%26,03	%26,25
الأرباح الصافية / معدّل حقوق المساهمين (عائد الملكية) ROE	%13,68	%15,78
الأرباح الصافية / معدّل الموجودات ROA	%1,07	%1,07

مؤشر السّيولة

2006	2007
%162	%192

مؤشر كفاية رأس المال

2006	2007
%10,07	%9,62

مؤشرات البورصة

البند	2006	2007
حصّة السّهم (بالدينار)	4,400	5,420
صافي الأرباح (بالدينار)	21.309.855	26.332.266
عدد الأسهم	60.000.000	60.000.000
صافي الأرباح/ عدد الأسهم	0,355	0,439
ربحية السهم	0,170	0,170
سعر ربحية السهم (Cours Action /Bénéfice par Action)	12,39	12,35
Dividendes Yield (Dividendes par Action /Cours Action)	%3,86	%3,14